سرور لـ«الوطن»: هوية دمشق لا صناعية ولا زراعية بل مدينة خدمات وأموال

مرسوم بإحداث منطقة تنظيم مدخل دمشق الشمالي للمنطقتين العقاريتين (قابون- حرستا)

| محمد راكان مصطفى

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم رقم /٢٣٧/ تاريخ ١٤/٩/٢٠٢١ المتضمن إحداث منطقة تنظيم مدخل دمشق الشمالي للمنطقتين العقاريتين (قابون – حرستا) في محافظة دمشق استناداً إلى المخطط التنظيمي التفصيلي رقم ١٠٤ الصادر والمصدق، وإلى دراسة الجدوى الاقتصادية المعتمدة.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور بين لـ«الوطن» أن المرسوم صدر بناء على كتب محافظة دمشق، وكان الهدف أن يصدر المخصص على القانون ١٠رقم المعدل للقانون ٦٦، لما وجدنا من نتائج جيدة محققة في منطقة ماروتا وباسيليا المنطقتين التنظيميتين الأولى شرق المزة والأخرى في المتحلق الجنوبي والمحدثتين بالمرسوم ٦٦.

وقال: المرسوم ٦٦ كان الأول من نوعه بتحقيق أكبر عدالة لأكبر شريحة من المواطنين، وأوسع مجال اقتصادي واستثماري، كما أنه يعطي المحافظة الكثير من الأريحية بالعمل، لأن المحافظة يقع على عاتقها تنفيذ البنى التحتية التي أصبح اليوم تنفيذها مكلفاً جداً، ما يعادل ٢٠ و٣٠ ضعفاً للكلفة في عام ٢٠١٢.

وأضاف: وتم التأكد خلال الدراسة من تحقيق الجدوى الاقتصادية لتنفيذ المخطط التنفيذي، فإن تنفيذ البنى التحتية شوارع وكهرباء.. يتطلب كلفاً عالية لن يتم تحصيلها وإنما سيتم تسديدها من مقاسم استثمارية سوف تؤخذ من المخطط حيث تقدر حصة المحافظة بـ٢٠ وذلك مقابل نفقات التنظيم والبنى التحتية، وتابع قائلاً: في حين القوانين الأخرى السابقة للتنظيم العمراني كانت تقع نفقات البنى التحتية على المحافظة، والمحافظة تحصلها من المواطن بمسمى رسوم نفقات تنظيم ورسوم نفقات البنى التحتية.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي أنه بعد صدور المرسوم سوف تتم دعوة الكل المواطنين ممن لهم حقوق في هذه المنطقة، ليقوموا بتقديم طلب، وذلك للمالكين بموجب أحكام قضائية أو وكالات كاتب عدل أو بموجب وثائق، يوضح في الطلب المساحة المملوكة ونوع العقار سكن، مزرعة، معمل، وذلك خلال مدة يتم تحديدها من المحافظة، منوهاً بأن المالكين عالطابو ليسوا بحاجة لتقديم طلبات، مضيفاً: بعد الانتهاء من تقديم الطلبات يتم إرسال الطلبات للجان حل الخلافات برئاسة قاض وعضوية المصالح العقارية ومحافظة دمشق ومقرر من المحافظة حقوقي للبت بأحقية مقدم طلب بالحصول على الأسهم.

وأشار إلى تشكيل لجان حل الخلافات كل لجنة برئاسة قاض وذلك بعد الانتهاء من تقديم الطلبات، كما سيتم تشكيل لجان التقييم برئاسة قاض وعضوية ٢ يتم انتخابهم من المالكين وعضوين أحدهما من الطابو وآخر من المحافظة، مهمتها تقييم العقارات على الوضع الراهن وبالسعر الرائج وبما يحويه العقار من إشغالات وحتى آبار ماء.

وبيّن سرور أن المخطط التنظيمي الجديد اخذ بعين الاعتبار هوية دمشق، وأنها ليست مدينة صناعية ولا زراعية بل هي مدينة خدمات ومدينة أموال واستثمار، منوهاً بأنه تم مراعاة الطابع السكني والتجاري والخدمي والسياحي، مضيفاً: وعملنا على تجاوز أي أخطاء صادف وجودها بمخططات ماروتا باسيليا، وتلافيها من خلال اللجان الدارسة للمخطط ١٠٤.

وأوضح سرور أن الإخلاء من الشاغلين يتم بعد صرف إيجار سكن لمدة سنتين للمستحقين ووفقاً للقانون حدد الإيجار بنسبة ٥ بالمئة سنوياً من قيمة البيت، وقال: يعني إذا ساكن ببيت حقه ١٠٠ مليون فيتم تحديد الأجرة ٥ ملايين بالسنة تصرف لمدة سنتين.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي أنه يتم حالياً اختيار اسم لهذه المنطقة سوف يصدر قريباً وسوف يكون بنفس طابع الأسماء السورية التي تمثل دمشق باللغة السريانية.

«المرور» تشن حملة على الذين يتقاضون أجوراً زائدة.. حتى ٤٠ سائقاً يتم توقيفهم يومياً

توقيف ٢٠٠ سائق تكسي مخالف في دمشق خلال أسبوع

نأخذ بعين الاعتبار الشكاوى الكيدية

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في إدارة المرور أنه تم توقيف أكثر من ٢٠٠ سائق تكسي في محكمة السير في دمشق خلال الأسبوع الماضي نتيجة تقاضيهم أجوراً زائدة من الركاب وعدم التزامهم بالعداد، مؤكداً أن معدل السائقين الذين يتم توقفيهم يومياً وصل إلى بين ٣٥ إلى ٤٠ سائقاً مخالفاً في دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن فرع المرور في دمشق قام بحملة كبيرة خلال الفترة الماضية لضبط حالات تقاضي التسعيرة الزائدة التي يتقاضاها سائقو التكاسي العمومية وحتى الميكرو الباصات وذلك نتيجة الشكاوى المتكررة من المواطنين بأن هناك مجموعة كبيرة من السائقين يتقاضون أجوراً زائدة ولا يتقيدون بالعداد والتسعيرة المحددة لهم.

وبين المصدر أن محكمة السير في دمشق طبقت الإجراءات القانونية بتوقيف السائقين الذين ثبت تقاضيهم أجوراً زائدة في السجن وهي العقوبة التي تتراوح بين ١٠ إلى ٣٠ يوماً في السجن إضافة إلى غرامة مالية تصل إلى ١٥ ألف ليرة وحذف ١٦ نقطة من شهادة القيادة وحجز المركبة، مؤكداً أن معظم السائقين المخالفين تم ضبطهم بالجرم المشهود.

المصدر أوضح أنه لم يتم إخلاء سبيل أي سائق قبل انتهاء مدة الحبس المقررة له وذلك من باب التشدد في العقوبة للحد من هذه الظاهرة إلى أقل درجة ممكنة، مؤكداً أن الحبس حالياً أقوى من أي غرامة مالية باعتبار أن أعمال الموقوف سوف تتعطل في هذه الفترة وبالتالي سيدفع تكاليف أكثر أثناء فترة حبسه.

ولفت إلى أن الدوريات انتشرت في كل أحياء العاصمة وكثير من الأحيان يستوقفون التكسي العمومية لسؤال الراكب عن الأجرة التي تقاضاها منه سائق التكسي وللتأكد أيضاً بمدى التزام السائق بالعداد.

وبين المصدر أن الحملة مستمرة حتى يشعر المواطن أن الأمور عادت إلى وضعها الطبيعي وألا يكون هناك تقاض لأجرة زائدة من أصحاب التكاسي.

وأشار إلى أن المواطن أصبحت لديه ثقافة الشكوى والدليل الشكاوى الكثيرة التي وردت في الفترة الأخيرة، لافتاً إلى أن المواطن إما أن يقدم طلباً يتضمن الشكوى بحق السائق يذكر فيها تفاصيل المخالفة والمكان التي حدثت فيه إضافة إلى ذكر اسم الشاكي حتى لا يكون هناك شكاوى كيدية بحق بعض أصحاب التكاسي وإما أن يتصل المواطن على الرقم الذي خصصه فرع المرور لهذا الغرض.

وأوضح المصدر أن بعض الشكاوى لا تخلو من ادعاءات كاذبة بحق بعض السائقين وهذا يعاقب عليها قانون العقوبات باعتبار أن ذلك فيه إشغال للسلطات العامة بادعاءات كاذبة وكيدية، مشيراً إلى أن الهدف هو إنصاف الراكب وسائق التكسي بمنع الأول من الشكاوى الكيدية والثاني من تقاضي الأجور الزائدة وعدم التزامه بالعداد.

أجور النقل ترهق كاهل ١٤ ألف عامل غير مخدمين بوسائل نقل في السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

باتت أجور النقل المرتفعة جداً ولا تتوافق مع رواتب العاملين والموظفين في القطاعات الحكومية هي القضية، خاصة بعد أن أصبح الراتب بمنزلة بدل أجور للنقل عجز معه الكثيرون عن الالتزام بالدوام الرسمي اليومي، حيث تراوحت تكاليف تنقلهم شهرياً بين ٦٠ و٨٠ ألفاً ما دفع البعض إلى اللجوء إلى أخذ إجازات متلاحقة ودفع آخرين إلى تقديم الاستقالات لعدم قدرتهم على الوصول إلى وظائفهم يومياً.

النقابات العمالية وأمام هذا الواقع خاطبت الاتحاد العام للعمال للعمل على تأمين خدمة النقل للعاملين لدى الجهات العامة.

وأكد رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» أنه بناء على تلك المخاطبات والمطالبات قامت رئاسة مجلس الوزراء بمخاطبة وزارة الإدارة المحلية بكتاب تضمن العمل على دراسة موضوع تأمين خدمة نقل للعاملين لدى جهات الدولة التي لا تمتلك آليات نقل جماعي من وإلى أماكن العمل مع تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة حيث قامت وزارة الإدارة المحلية بدورها بمخاطبة المحافظين بمضمون الكتاب.

وأوضح أيوب أنه وبناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء قام اتحاد العمال بدراسة واقع العمال على ساحة المحافظة لتبيان المخدمين وغير المخدمين منهم بوسائل نقل ليتبين أن العاملين المخدمين بهذه الوسائط يتجاوز عددهم تسعة آلاف عامل وعاملة، مع بقاء نحو ١٤ ألف عامل وعاملة غير مخدمين بهذه الوسائط، بقوا تحت رحمة وسائل النقل العامة التي شكلت أجورها المرتفعة أعباءً إضافية.

ولفت أيوب إلى أنه وبهدف إنصاف هؤلاء الموظفين قام الاتحاد بتسطير كتاب إلى محافظ السويداء بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٢ متضمناً العديد من المقترحات والحلول التي يمكن اعتماد أحدها لحل إشكالية نقل العمال، حيث كان أول المقترحات مخاطبة وزارة المالية لرصد اعتمادات مالية إضافية للدوائر غير المخدمة بوسائل نقل تؤمن نقل العمال ذهاباً وإياباً، أو مخاطبة الوزارات المعنية بتأمين وسائط نقل للدوائر التي تتبع لها ليكون الاقتراح الأخير وفي حال تعذر تحقيق أحد الاقتراحات السابقة تأمين بدل نقدي للعاملين غير المخدمين بوسائط نقل.

مصدر مسؤول في المحافظة أكد لـ«الوطن» عدم جدوى تأمين وسائط نقل جماعية للعمال حالياً في ظل شح المحروقات وقلة كمياتها الواردة للمحافظة لأنه وحسب رأيه حتى لو تم حالياً تأمين آليات النقل تلك وتعذر معها تأمين المحروقات من مازوت وبنزين فإن كل الجهات العامة ستعود للإشكالية ذاتها وهي عجزها عن نقل عمالها بشكل يومي ليبقى مقترح تأمين البدل النقدي الأكثر جدوى في حال تم نقاش تلك المقترحات من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

شكاوى من طلاب المناطق الساخنة من صعوبة انتقالهم لإجراء السبر

وزير التربية لـ«الوطن»: لا يمكن إلغاء السبر للراغبين بالدراسة الحرة للحفاظ على الموثوقية بالشهادة السورية

| محمود الصالح

وصل «الوطن» العديد من الشكاوى من أبناء المناطق الساخنة في الرقة والحسكة ودير الزور وريف حلب الشمالي والغربي وإدلب، عن صعوبة انتقالهم إلى المناطق الآمنة لإجراء عملية السبر للتقدم الشهادة العامة للدراسة الحرة، موضحين تكبدهم تكاليف عالية نتيجة السفر والإقامة، ناهيك عن صعوبة خروجهم من هذه المناطق بسبب منعهم من المجموعات الإرهابية المسلحة، مطالبين باستثنائهم من عملية السبر، أو أن يتم السبر من معلمي الوزارة المقيمين في تلك المناطق.

وزير التربية دارم طباع بين لـ«الوطن» أن الهدف من إجراء السبر للراغبين بالتقدم لامتحانات الشهادة العامة بصفة دراسة حرة، هو الاستمرار في تحقيق الموثوقية التي حققتها الشهادة العلمية السورية خلال تاريخها العلمي الطويل، معتبراً أن عدم إجراء السبر يعطي صورة سلبية عن موثوقية الشهادة السورية.

وأوضح طباع أن الوزارة بالتعاون مع المنظمات الدولية قامت توفير أماكن الإقامة للطلاب الراغبين في التقدم للسبر لامتحانات الشهادة العامة الثانوية منها والإعدادية، إضافة إلى قيامه ومن خلال المنظمات الدولية المتعاونة بتقديم تعويضات الانتقال لهؤلاء الطلاب، وكل ذلك يأتي في إطار سعي الوزارة إلى تسهيل وصول الطلاب إلى أماكن السبر.

وأضاف الطباع: إن وزارة التربية تتعامل مع جميع أبناء الوطن على قدم المساواة بغض النظر عن أماكن إقامتهم، وهناك آلاف المعلمين والمدرسين ممن يقيمون في المناطق الساخنة ويقبضون رواتبهم من الدولة من دون أي انقطاع، لأن الحكومة تدرك أهمية وجود هؤلاء المدرسين الذين يقيمون بتعليم أبناء تلك المناطق بشكل غير مباشر، وهذا ما حافظ على مستوى التعليم، بل استطاع الكثير من الطلاب من المقيمين في المناطق الساخنة من تحقيق نتائج متميزة في الامتحانات، والفضل يعود إلى أولئك المعلمين المقيمين فيها، والذين مازالوا يؤدون رسالتهم كما يجب، ولكن بشكل غير مباشر أو منتظم، والمهم أن النتيجة التعليمية لهذه الجهود كانت إيجابية.

وعن استثناء الطلاب الذين درسوا المنهاج «ب» والمناهج التعويضية الأخرى من شرط العمر في معرض تقدمهم للتعليم العام بين الطباع، أن القرار جاء بهدف تشجيع الطلاب على تحقيق التفوق، مبيناً أنه تم إصدار قرار باستثناء جميع الطلاب المتفوقين من شرط العمر في الدخول إلى التعليم العام وخاصة للطلاب من المرحلة الإعدادية.

ووعد وزير التربية باستمرار تقديم المحفزات للطلاب المتفوقين، ليصبح التفوق حالة عامة لدى جميع الطلاب، ولا يبقى مجرد استثناء مقتصر على البعض منهم.

نفوق ٤٠ بالمئة من خلايا النحل في القنيطرة

رئيس جمعية النحالين: بسبب الدبابير والمرض والثلج.. ولا نملك ما نعوض به المربين

| القنيطرة - خالد خالد

توقعت مديرية الزراعة في القنيطرة قبل نحو شهرين أن يصل إنتاج المحافظة من العسل نحو ٦٥ طناً وذلك وفق عدد الطرود وخلايا النحل والبالغة ١٠٨٢٨ خلية، ولكن على أرض الواقع يبدو أن حالة التفاؤل بكمية الإنتاج ذهبت أدراج الرياح ولم تتوافق مع ما توقعته المديرية.

شكاوى النحالين كثرت من حالات نفوق كبيرة للنحل في القطاعين الشمالي والجنوبي وقدرت النسبة بين ٤٠ – ٤٥ بالمئة من خلايا النحل وهي حالة يجب الوقوف عندها مطولاً ولابد من لجنة لتحديد الأسباب والمبررات وتحديد المسؤولية والجهة المقصرة، وهذا ما طالب به عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة أحمد عيد خلال مجلس المحافظة من دون أن يلقى هذا الطلب أي استجابة والحجة أن اللجنة لن تأتي بنتائج حالياً وكان المفترض أن تشكل تلك اللجنة خلال فترة نفوق النحل لأخذ عينات وتحليلها بالمخبر التابع لدائرة وقاية النبات بمديرية الزراعة، ليكون النحالون هذه المرة ضحية إجراءات قاصرة من الجهات المعنية!

رئيس جمعية النحالين في القنيطرة محمد داود بيّن أن من أسباب نفوق النحل بالمحافظة الإصابة بمرض (النوزيما) والتغير المناخي وصعوبة نقل الخلايا لأسباب متعددة، حيث طرأ ارتفاع على درجات الحرارة خلال مربعيّنية الشتاء ما أدى إلى عدم موت الدبور الأحمر والأصفر اللذين هاجما خلايا النحل، مضيفاً: وبعد هطل الثلج والصقيع لمدة أسبوع ارتفعت درجات الحرارة وظهور الشمس حيث خرج النحل القوي وعلق بالثلج الأمر الذي أدى إلى نفوق عدد كبير من خلايا النحل وصل لنحو ٤٠ – ٤٥ بالمئة بسبب الظروف الجوية غير المناسبة. وأوضح أن بعض المربين فقدوا جميع خلاياهم والبعض الآخر فقد قسماً منها والذين لم يتضرروا عددهم قليل جداً ولم يخسروا أي خلية!؟

> معاون مدير الزراعة: لم نتلق أي شكوى من المربين

وحول تعويض المتضررين من الجمعية أجاب داود أن جمعية النحالين تشكو من عدم توافر الأموال ولا يوجد فيها موارد مالية نهائياً لكي تدعم المربين الذين فقدوا خلاياهم، ويقتصر دور الجمعية فقط على تقديم التعليمات الإرشادية والندوات العلمية، مقترحاً أن تعوض الوزارة النحالين المتضررين من خلال تقديم ملكات قوية وخلايا نحل وغيرها من مستلزمات الإنتاج وكذلك تقديم مادة السكر بشكل مدعوم أسوة بمربي الثروة الحيوانية الذين يحصلون على المواد العلفية بسعر مدعوم.

معاون مدير الزراعة عبد الله شرارة أكد أن دور المديرية ينحصر في منح أذونات ترحيل الخلايا والرعاية الصحية للخلايا المريضة في حال تقديم شكوى من المربين حيث يوجد مخبر متكامل في دائرة الوقاية بالمديرية لتحليل الأمراض الخاصة بالنحل، مؤكداً أنه لم يتقدم أي نحال بشكوى لمديرية الزراعة حول إصابة النحل بأمراض أو أي أضرار.

وأوضح شرارة أن عدد النحالين المسجلين على قيود شعبة النحل بالمديرية وجمعية النحالين في القنيطرة ٧٠٤ نحالين وعدد الخلايا ١٠ آلاف خلية (قبل حالة النفوق) وبعد النفوق انخفض العدد إلى ٦ آلاف خلية، منوهاً بأن مديرية الزراعة تعمل على إنتاج ملكات النحل السوري المحلي الملقحة وإنتاج الطرود وبيعها لمربي النحل بأسعار رمزية وتشجيعية وذلك ضمن خطة وزارة الزراعة لإعادة الألق في تربية النحل لسابق عهده في محافظة القنيطرة من خلال منحل المديرية في نبع الفوار التابع لدائرة وقاية النبات، علماً أن المنحل يعتني به كادر فني خبير ومتخصص في تربية النحل وتغذيته وإكثاره وإنتاج ملكات النحل الحيوية الخصبة والقوية والفتية وبيعها للإخوة مربي النحل، منوهاً بأن المنحل ترفده منشرة صغيرة في خان أرنبة تقوم بصناعة الخلايا الخشبية وكل ملحقاتها وتصنّع الخلايا من خشب السويد وهو من أجود الأخشاب لهذه الغاية لجودته في الصلابة والعزل من المؤثرات الخارجية.

ولفت إلى الصعوبات التي تواجه عمل المنشرة التي كانت متوقفة عن العمل خلال الأزمة وحالياً تعمل بشكل بسيط نظراً لعدم وجود عمال بصورة كافية حيث الحاجة لعشرة نجارين ودهّان عدد ٢، وحالياً الاعتماد في تشغيل المنشرة على العمال الموسميين والذين يتوقفون عن العمل عند نهاية عقدهم ما يؤدي إلى توقف عمل المنشرة فترة من الزمن.

يذكر أن تعدد الجمعيات التي تعنى بالنحل وعددها خمس وتتبع لعدة جهات منها الزراعة والفلاحين ونقابة الأطباء البيطريين ونقابة المهندسين الزراعيين وجمعية النحالين الخاصة، هذا التعدد بعثر الجهود التي يجب أن تنصب على تطوير تربية النحل والحاجة اليوم إلى جهة وحيدة تكون مسؤولة بشكل مباشر عن تربية النحل والنحالين وتعيد الألق لهذه الثروة كي لا تفقدها كما فقدنا نصفها لأسباب يمكن معالجتها مؤخراً، مع الإشارة إلى أن أسعار كيلو العسل ارتفع من ٢٥ ألفاً إلى ٣٥ ألف ليرة.